

مشروع "تعزيز وصول النساء لخدمات الأمن وتعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في فلسطين"

الحضور (مع حفظ الألقاب)

شذى عودة، واصل أبو يوسف، ريما نزال، نياز مزارعة، عبدالجبار برقان، جهاد حاج علي، بيسان أبو رقطي، آيات الأنصاري.

طاقم "مفتاح"

عزمي الشعبي، رولا المظفر، عبير الزغاري، لميس الحنتولي، محمد عبد ربه.

مقدمة

عقدت هذه الجلسة، لاحقا لدراسة قياس وتحليل لخدمات وإجراءات الشرطة المدنية الفلسطينية في الضفة الغربية من وجهة نظر المنتفعين/ المنتفعات، وبمنظور النوع الاجتماعي، بهدف تطوير آليات وإجراءات تلبي الاحتياجات الأمنية للمواطنين والمواطنات. والتعرف على التحديات والثغرات التي تواجه عمل الشرطة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قد تكون الأولى من نوعها، وتختلف عن سابقتها من الدراسات في تعرفها على رأي المواطنين/المواطنات ممن احتكوا مع أقسام الشرطة الخدمائية، وكونوا تجربة وموقف مما اختبروه.

تعتبر مؤسسة الشرطة المدنية الفلسطينية مكونا رئيسيا من القوات الأمنية الفلسطينية، وهي تشكل مع مؤسسات العدالة والأجهزة الامنية الاخرى المرجعية في بسط سيادة القانون وإرساء دعائمه في عموم دولة فلسطين. ان الشرطة المدنية الفلسطينية قامت ضمن اطار قانوني ناظم لعملها والذي ما زال غير مكتمل، وكذلك وفق اتفاقيات مقيدة لصلاحيته الامنية حسب مناطق جغرافية مصنفة الى "ا" و"ب" و"ج" مما يعقد عملها ويعيقه تحديدا في المناطق "ج". وتأثرت مؤسسة الشرطة بعدة منعطفات ومتغيرات سياسية ؛ أولها استمرار الاحتلال ، الاثار الذي تركتها الانتفاضة الثانية على مؤسسة الشرطة، وما تعرضت له من تدمير، ناهيك عن الانقسام السياسي الداخلي.

وبالرغم من كل الظروف والتحديات التي تواجه الشرطة الا انها استطاعت عبر عمليات الاصلاح المختلفة ومنذ سنوات عدة في وضع جهودا نحو تطوير استراتيجيات عملها وتطوير كوادرها واداراتها ، وتحسين علاقتها بالجمهور وايضا تعزيز احترام حريات الافراد وحقوق الانسان، فتنبت خطط استراتيجية متعاقبة، واصدرت مدونة سلوك لافراد الشرطة (2014) وتعمل على تعميمها، وايضا وضعت خطة للمساءلة الداخلية للشرطة المدنية (2014-2016) لتحسين حالة احترام حقوق الانسان وحريات الافراد والرقابة على اداء افراد الشرطة ومدى التزامهم ومبادئ وسلوكيات الشرطة المهنية وغيرها من عمليات التطوير.

النقاش: الإطار العام

- شعور المواطن بعجز جهاز الشرطة بما في ذلك الأمنية سببه الاحتلال، ونظرته لطبيعة دور هذه الأجهزة، مما ينعكس على رؤية المواطن ونظرته إلى الأجهزة الأمنية والشرطة بأنها تحتكم في أعمالها لقرارات وتعليمات الاحتلال.
- استهداف الاحتلال للمؤسسة الأمنية الفلسطينية بهدم مقراتها في الفترة الواقعة ما بين 2000، وما بعد ذلك أثر بصورة سلبية جدا على أداء الشرطة وقيامها بواجباتها، وخلال ذلك حاول الاحتلال إظهارها بمظهر العاجز عن حماية شعبها. وبالرغم من ذلك، كان للشرطة في الفترة من 2003، وحتى 2006 دور هام في الإشراف على الانتخابات التي جرت في الأراضي الفلسطينية.
- أدى الانقسام وما حدث في قطاع غزة من سيطرة حماس على السلطة هناك، وكذلك استمرار الخلاف الداخلي إلى توجيه ضربة قوية أخرى بالمؤسسة الشرطة، وهي تحديات أضعفت توظيف موارد للشرطة، وإعادة ترميم بنيتها التحتية.
- تأخير إقرار قانون الشرطة لم يكن خطوة إيجابية، ولذلك ظهرت بعض التحديات من أبرزها ضرورة استكمال البنية التحتية للشرطة، والاعتماد على التشريعات القديمة، دون الأخذ بعين الاعتبار أن الشعب يريد التحرر، وبالتالي كان ضروريا فلسطينة التشريعات والقوانين.
- المواطن والشرطة: المواطن شريك أساس وله دور هام في تغيير الصورة النمطية عن الشرطة لديه.
- وحدة جهاز الشرطة: من المهم التأكيد على وحدة جهاز الشرطة في غزة والضفة لدى الحديث عن أي دراسة بهذا الخصوص، وعدم اقتصارها فقط على الضفة، بمعنى أن تكون الدراسة شمولية.
- الأولويات مرهونة بالإمكانات، والتدخل هنا يتم بالتنسيق المباشر مع إدارة التخطيط والسياسات في الشرطة.
- غياب التنسيق ما بين هيئة مكافحة الفساد وجهاز الشرطة بخصوص ملفات تتعلق بقضايا وجرائم فساد. علما بأن الهيئة لا تمتلك الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك، على خلاف الشرطة التي تمتلك أدوات التحري والضبط.
- الانتقال من فرض الأمن والنظام إلى فكرة الارتباط بتطبيق القانون وفرض النظام، ولم يكن ذلك عملية سهلة.
- المواطن يتحمل جزء من بناء المنظومة الأمنية وتفهمه لدور الشرطة في تطبيق القانون.
- إعادة بناء المؤسسات الشرطة التي هدمها الاحتلال، وكذلك إعادة بناء وترميم نفسيات عناصر الشرطة التي تضررت بفعل اعتداءات الاحتلال.
- الدراسة: هي من منظور نوع اجتماعي، وليس فقط من منظور نسوي. وهي تختلف عن غيرها من أنها توجهت للشرطة مباشرة وإلى الفئات المستهدفة.
- التقسيمات الأمنية والجغرافية، شكلت تحديات كبيرة لا يستهان بها لعمل الشرطة.
- معرفة الرجال والنساء عن دائرة المظالم في الشرطة لا يتم من خلال الأخيرة، بل من قبل وسائل الإعلام والمعارف والأصدقاء، وبالتالي الشرطة ليست العنوان الأول للتعريف بدورها.
- وحدة الجرائم الإلكترونية: يتم العمل حاليا على إنشاء وحدة الجرائم الإلكترونية، لكن إحدى العقبات هي الأجور المتدنية لأفراد الشرطة، وبيروقراطية النظام المالي.

التوصيات

- **مؤسسات المجتمع المدني:** مطالبة بأن تقوم بدور شراكات مع الشرطة لتغيير ذهنية المواطن حيال الشرطة وما ارتبط بها نظرة على أنها جهاز للقمع والعنف.
- **إدارة خاصة للتحقيق:** إنشاء إدارة خاصة بالتحقيق مع كبار الشخصيات المتهمون بجرائم وقضايا فساد.
- **التأكيد على التكامل والشراكة الحقيقية** بين المواطن وجهاز الشرطة، وضرورة الأخذ بآراء المواطنين في جميع الجوانب المتعلقة بأداء الشرطة، حتى تؤدي الأخيرة دورها على أكمل وجه.
- **مدونة سلوك الشرطة:** تمتاز بامتلاكها معايير عالية من الكفاءة، وبالتالي تحتاج إلى برنامج وخطة عمل.
- **الشرطة المجتمعية:** اعتماد مصطلح الشرطة المجتمعية لأنه أقرب إلى ذهنيات وعقول المواطنين.
- **موازنة الأمن:** العمل على إعادة ترشيد السياسة العاملة في مجال توزيع موازنة الأمن.
- **العلاقات العامة:** توظيف العديد من الأدوات والرسائل الاعلامية في عمل الشرطة، بحيث تستهدف كل أداة فئة معينة بذاتها. وتعزيز الحضور الاعلامي للشرطة والتعريف بعملها، وتفعيل الشراكات المجتمعية والأعمال التطوعية.
- **مرافق الشرطة:** تقييم مرافق الشرطة بما فيها الخدماتية، ولأماكن التوقيف، وتمويل التعديلات المطلوبة عبر موازنة مقرررة. ومراجعة إجراءات الشرطة في المجال الخدماتي وتحليل مدى مراعاتها للنوع الاجتماعي.
- **صلاحيات الشرطة:** وجوب وقف تدخل الأجهزة الأمنية الأخرى في عمل الشرطة والتعدي على صلاحياتها. واعتبار التداخل والتدخل في الصلاحيات إشكالية كبيرة. وجوب تحويل جزء كبير من مهام هذه الأجهزة إلى الشرطة.
- **توحيد الإجراءات:** العمل على التقيد والالتزام بإجراءات موحدة لكل الأجهزة في التعامل مع جميع القضايا. ووجود إجراءات واضحة وعادلة في تعاطي الشرطة مع الشكاوى والقضايا.
- **الرقابة على سلوكيات الشرطة:** تعزيز الرقابة على سلوك منتسبي الشرطة، وتأهيلهم وتدريبهم على السلوكيات المثلى. واحترام حقوق المواطن لدى توجهه إلى مراكز الشرطة وعدم الاستهزاء به، وإذا تكررت شكاوى مواطنين في قضية معينة، فيجب فحصها جيدا، وعدم تبريرها.
- **حقوق العاملات:** إدخال المساواة في الحقوق للعاملات في قوى الأمن، وإدماج النوع الاجتماعي في جميع الشرطة، وتعزيز تواجد العنصر النسوي في الجهاز الشرطي.
- **التخطيط القطاعي:** الذهاب إلى التخطيط القطاعي في جهاز الشرطة، مع التوجه إلى الأولويات المغطاة بموازنات.
- **المنظومة القانونية:** ضرورة استكمال المنظومة القانونية الناظمة لعمل الشرطة، وسد الفجوات التمييزية القائمة حاليا.